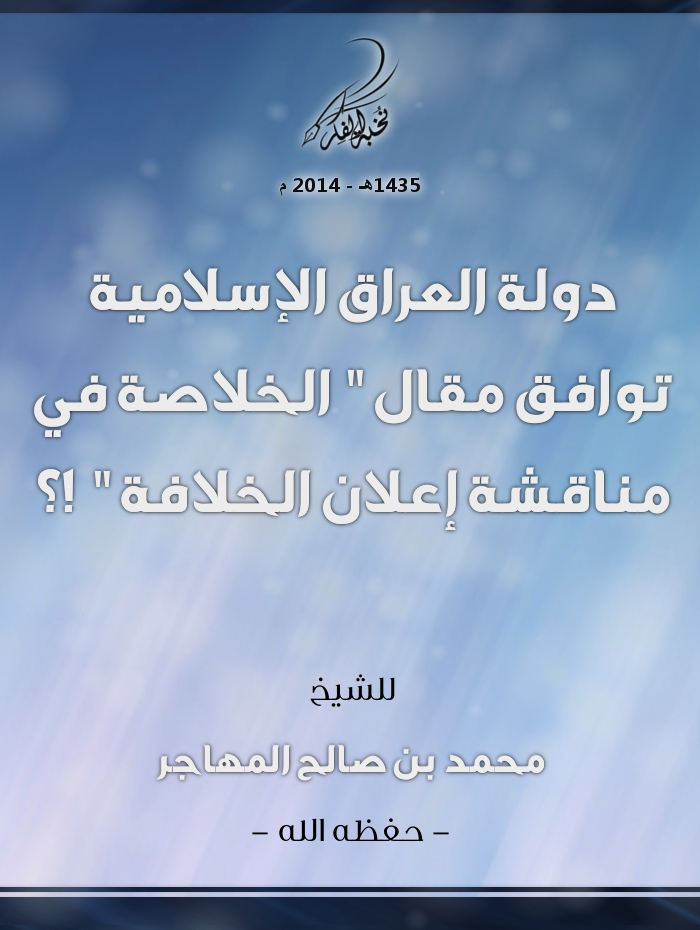
****

**دولة العراق الإسلامية توافق مقال"الخلاصة في مناقشة إعلان الخلافة"!؟**

**للشيخ**

**محمد بن صالح المهاجر**

**-حفظه الله-**

نخبة الفكر

ذو القعدة 1435 – سبتمبر 2014

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير البشر محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ... أما بعد :

فإنه على المسلم دائما وأبداً التجرد للحق والبحث في كل خطوة يخطوها عن مستنده من الشرع، وأن يعلم أن الحق ضالته أينما وجده اتبعه، وبناء على ذلك فإنه بإعلان الخلافة الذي قد انتشر أمره يجب على المرء البحث والتمسك بالدليل الشرعي واتباع الحق أين كان بلا مجاملة ولا مؤاربة، فحرصت على بحث المسألة ومناقشتها نقاشاً علميا شرعياً متجردا، وبعد البحث وطلب الحق فيها توصلت إلى النتيجة التي كتبتها في المقال الموسوم بـ(الخلاصة في مناقشة إعلان الخلافة) بينت فيها باختصار التأصيل الشرعي للقدر المتمم من أهل الحل والعقد لانعقاد الخلافة، ثم بينت - بعد أن ذكرت القول الراجح لأهل السنة والجماعة - تنزيل ذلك على واقع إعلان الخلافة، فتبين أنها لم تنعقد في حقيقة الأمر، وبناءً على ذلك كل مابني على هذا الإعلان من إبطال لبيعات غيرهم من المجاهدين في بقاع الأرض كافة وتأثيم كل من لم يقوم ببيعتهم غير صحيح، لأن هذه النتيجة مبنية على تلك المقدمة الخاطئة، بل إنه لو افترضنا وجود خلافة حقيقية، فإنه لا يلزم منها إبطال لجهاد المجاهدين وبيعات القتال والجهاد إلا أن يكون تحت رايتهم كما هو حال الصحابي أبي بصير رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم، وإنه في وقت بحث المسألة وكتابة ذلك المقال لم يتيسر لي لبعض الظروف الإطلاع على كتاب "إعلام الأنام بقيام دولة الإسلام" الذي قامت دولة العراق الإسلامية بنشره إبان إعلان قيامها، وبعد ذلك يسر الله لي الاطلاع عليه، فعند إطلاعي عليه تبين لي أن ترجيحهم موافق لما قررته من قول راجح في المسألة، فحمدت الله على ذلك وأحببت هنا أن أعرض ماجاء في الكتاب لبقية إخواني وأحبابي المسلمين والمجاهدين لعله يكون دليلهم إلى الحق ..

وأحب قبل أن أنقل ماجاء في الكتاب أن أُنبّه إلى مسألة من المهم فهمها وهي:

أن الأصل في المسلمين أن تكون بيعتهم واحدة وإمامهم واحدا، ولكن إذا وجدت ظروف منعت ذلك لأي سبب كان، فهنا يقوم أهل الحل والعقد في كل قطر أو منطقة يتمكن أهلها من تحكيم شرع الله بمبايعة رجل من قبلهم بالطريقة الشرعية، أي نفس ماذكر في طريقة الإمام الأعظم أعني به الخليفة العام للمسلمين، ولكن مع مراعاة إقتصار ذلك على هذا المِصر والقِطر، فيكون له أحكامه في قطره فقط.

فمثالاً لما سيطرت طالبان على أفغانستان قام أكثر من ألف وخمسمائة من العلماء وغيرهم ببيعة الملا محمد عمر، وكذلك كل مِصر استطاع المسلمون فيه أن يقيموا لهم دولة وإمارة لتحكم بينهم بشرع الله فيتوجب عليهم ذلك فوراً، ويقوموا بتنصب أحدهم أميراً عليهم بالطريقة الشرعية حتى يتيسر للمسلمين جميعا أو غالبهم الاجتماع على رجل واحد، لكون الخليفة بنفس الطريقة الشرعية، فالإخوة في دولة العراق الإسلامية حرصوا فيما نحسبهم وقت إعلان الدولة أن يستفرغوا جهدهم في جمع أهل الحل والعقد والشوكة في بلدهم العراق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، ثم بعد ذلك قاموا بإعلان الدولة في العراق بالطريقة الشرعية وبإستفراغ الوسع في نفس ما تم بيانه في مقال (الخلاصة في مناقشة إعلان الخلافة) وما أصّلوه في كتاب " إعلام الأنام بقيام دولة الإسلام "

ولكن على مستوى القطر فقط، جاء في الكتاب في خاتمة ما تم نقله: (وقد وفق الله الإخوة في "حلف المطيبين" وهو يمثل جمهور أهل الحل والعقد في هذا البلد، فقد دخل فيه "مجلس شورى المجاهدين" وهو تشكيل من سبع جماعات جهادية، لها أسماء وأمراء وجنود معروفون ...) .

ثم قال: (ولقد تم مشاورة أكثر من ستين في المائة من شيوخ عشائر أهل السنة في أماكن وجود المجاهدين، وقد رأينا إقبالاً واستبشاراً بهذا الأمر، والحمد لله.)

ولم يكتفوا بذلك فقط بل سعوا لغير هؤلاء لأخذ رأيهم ومشورتهم فقال: ( كما أننا سعينا إلى مشاورة بعض كبار الجماعات الجهادية الأخرى وحاولنا لقاء أمرائهم، لكن يعلم الله أنهم لم يمكنونا من ذلك بحجة الظروف الأمنية، فكان لزاماً علينا أن نعقد الاختيار بما تيسر من أهل الحل والعقد ومن استطعنا جمعهم في ظل هذه الظروف الصعبة، فتم بحمد الله العقد بعد استفراغ الوسع في جمع جمهور أهل الحل والعقد، والحمد لله على تمام الأمر. ..)

وهنا أقول : تأمل أخي ماقاموا به من خطوات إبّان إعلان الدولة في العراق مع ماكانوا فيه من شدة وقتها، وقارنه بما حصل الآن في إعلان الخلافة مع وجود السعة والحرية للتشاور أكثر بكثير من ذلك الوقت، فكن أخي متجرداً من كل ما قد يعترض ابن آدم من أهواء أو ميول أو محبة وتعاطف قد تعمي الإنسان عن الحق وهو لا يشعر، فأنت تراهم أعلنوا الخلافة ولم يستشيروا أقرب الفصائل مكانا لهم وهي الموجودة في الشام، ممن لا يشك في عقيدته وتوجهه، وليس بينهم وبينها خلاف أصلاً - مع أنه لو فرض وجود خلافاً فهذا ليس مبرراً على كل حال لعدم إستشارتهم ماداموا مسلمين انطبقت عليهم صفات أهل الحل والعقد - كالكتائب المنضوية حالياً تحت مسمى جبهة أنصار الدين وجند الأقصى وغيرهم .. فضلاً عن عدم إستشارة غيرهم من المجاهدين والموحدين سواءً في الجزائر أو الصومال أو نيجيريا أو مالي أو ليبيا أو مصر أو اليمن او أفغانستان أو باكستان أو القوقاز أو غير ذلك ممن يدخلوا قطعاً في أهل الحل والعقد بل من أولى من يدخل في ذلك ..

وهاهنا لفتة مهمة فإنه بهذا يفهم المرء لماذا قيادة تنظيم قاعدة الجهاد بعد إعلان دولة العراق الإسلامية وافقت عليها، ولم توافق على إعلان الخلافة ومن قبله إعلان الدولة في الشام؟ فذلك سببه الرئيسي أنها في العراق قد قامت على أسس صحيحة في الجملة من وجود الشورى والشوكة الغالبة، فلما وجد هذا كان بإستطاعة قادة الجهاد أن يتنازلوا عن حقهم الخاص بالمشورة والإستئمار لكونهم أمراء لكبار من أعلنها في وقته، أما في الإعلانين الأخيرين فلم يكن بوسعهم ذلك، وليس بقدرتهم الموافقة أصلا على ذلك، لأن الأمر والحق غير متعلق بهم وحدهم حتى يتنازلوا عنه أو لا يتنازلوا، بل متعلق بالمسلمين جميعاً وذلك لعدم وجود القاعدة الصحيحة لهذين الإعلانين وما بني على باطل فهو باطل فتأمل أخي ،،،

وبناءاً على ذلك فإنه عند إعلان الخلافة العظمى التي تجمع كل المسلمين أو أغلبهم فيجب أن يتوفر فيها اتفاق جمهور أهل الحل والعقد والشوكة منهم عليها، ولا يجوز لأي أمير على مصر من الأمصار أو أهل حل وعقد وشوكة لمصر من الأمصار أن يعلنوا الخلافة إلا بعد مشورة جمهور أهل الحل والعقد والشوكة من الأمة جميعاً وإستفراغ الوسع الذي يستطيعون عليه كما حصل في دولة العراق الإسلامية حينما أعلنوها، ويكون ذلك باباً لإيجاد الشورى للمسلمين والشوكة التي تحقق مقاصد الخلافة، ومعلوم أن من أولى من يدخل في ذلك المجاهدون ثم بعد ذلك يتم القيام بها لتكون إسماً لمسمى ولفظاً لمعنى ودعوى لحقيقة، فلا يصح ولا يجوز مثلاً للملا محمد عمر في أفغانستان أو الشيخ أبو الزبير في الصومال أو الشيخ البغدادي في العراق والشام أو الإخوة أنصار الدين في مالي لما سيطروا أو أنصار الشريعة في اليمن إبان سيطرتهم على أبين وشبوة أو طالبان باكستان أو غيرهم أن يقوموا بإعلان الخلافة دون القيام بالعمل على إيجاد الحقيقة الواقعية الشرعية للخلافة، ولا يصح أن يكتفوا بأهل الحل والعقد والشوكة بمصْرِهِم فقط، لأن الخلافة دولة وإمرة عامة لكل المسلمين فلا يصح الإكتفاء بمشورة مصر واحد من الأمصار فقط - إلا إذا قُدّر أن أغلب أهلِ الحلِ والعقدِ موجودين فيه وعلم أن الناس سيتابعونهم كما هو حال المدينة في وقت الخلفاء الراشدين وهذا طبعاً غير متحقق في زماننا - بل يجب إستفراغ الوسع في ذلك وجمع كل من يمكن جمعه من أهل الحل والعقد،،

وختاماً أسأل الله أن يهدينا وإخواننا المجاهدين لما يحب ويرضى ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأن يعجل بقيام خلافة المسلمين الراشدة إنه ولي ذلك والقادر..

والآن سأشرع بإذن الله في نقل المقصود بنصه من كتاب "إعلام الأنام بقيام دولة الإسلام" الصادر من مؤسسة الفرقان الإعلامية إبان إعلان دولة العراق الإسلامية :

**(فصل في تفصيل القول**

**في الطريقة الأولى لتنصيب الإمام**

**وهي بيعة أهل الحل والعقد**

والمراد اختيار أهل الحل والعقد رجلاً يصلح للإمامة، وقد نقل الإمام النووي الإجماع على انعقاد الإمامة بالاختيار [شرح مسلم: 12/205]، وهي أمثل الطرق عند الجمهور، لأن المراضاة متحققة فيها، ولكونها صادرة عن أهل الحل والعقد وهم أعلم الناس بمصالح أمتهم، وأحرصهم على تحقيقها.

وقد اختلف العلماء في عددهم الذي تنعقد به الإمامة على أقوال:

- الأول؛ إجماع المسلمين جميعاً:

وهذا قول أحمد في روآية عبدوس بن مالك وإسحاق بن منصور، قال: (ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به...) [منهاج السنة: 1/112].

وسئل أحمد عن حديث: من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية ما معناه؟ فقال: (تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع المسلمون عليه، كلهم يقول هذا إمام، فهذا معناه) [السنة للخلال: 1/81].

وقال اللالكائي: (والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة فاجتمع الناس عليه ورضوا به) [اعتقاد أهل السنة: 1/160].

وهذا قول هشام الفوطي وعبد الرحمن الأصم، وهما من المعتزلة [انظر "مقالات الإسلاميين"]، وهو قول الكرامية [الملل والنحل].

ويجاب عن هذا القول؛ بأنه يتعذر، وإذا كان إجماع أهل الحل والعقد جميعهم يتعذر أو يتعسر وقد يترتب على اشتراطه مفاسد كما سيأتي، فكيف بإجماع كل المسلمين؟!

- الثاني؛ إجماع أهل الحل والعقد جميعهم:

وهذا قول أحمد في روآية إسحاق بن إبراهيم قال أحمد: (الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه) [الأحكام السلطانية: 23].

ولكن لم يرتضِ كثير من العلماء هذا القول.

قال ابن حزم رحمه الله: (أما من قال: إن الإمامة لا تصح إلا بعقد فضلاء الأمة في أقطار البلاد فباطل، لأنه من تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج، والله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقال تعالى: {وما جعل عليكم في الدِّيْن من حرج} [الحج: 78]، ولا حرج ولا تعجيز أكثر من تعرف إجماع فضلاء من في المولتان والمنصورة إلى بلاد مهرة إلى عدن إلى أقاصي بلاد المصامدة إلى طنجة إلى الأشبونة إلى جزائر البحر إلى سواحل الشام إلى أرمينية وجبل الفتح إلى أسمار وفرغانة وأسروشنة إلى أقاصي خراسان إلى الجورجان إلى كابل إلى المولتان فما بين ذلك من المدن والقرى، ولا بد من ضياع أمور المسلمين قبل أن يجمع جزء من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد، فبطل هذا القول الفاسد، مع أنه لو كان ممكناً لما لزم، لأنه دعوى بلا برهان) [الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/84].

بل ذكر الجويني الإجماع على عدم اشتراط إجماع أهل الحل والعقد، فقال: (مما يقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع) [الغياثي].

ويعلل الجويني عدم الاشتراط، فيقول: (الغرض من نصب الإمام حفظ الحوزة والاهتمام بمهمات الإسلام، ومعظم الأمور الخطيرة لا تقبل الريث والمكث، ولو أخر النظر فيه لجر ذلك خللاً لا يتلافى، وخبلاً متفاقماً لا يستدرك، فاستبان من وضع الإمامة استحالة اشتراط الإجماع في عقدها) [الغياثي: 67 – 68].

ويشهد لكلام الجويني ما جاء في خطبة عمر عندما قال: (كانت بيعة أبي بكر فلتة، ولكن الله وقى المسلمين شرها) [رواه البخاري وغيره].

يعني أن بيعة أبي بكر تمت في لحظة، وقد كان يمكن أن تحدث في تلك اللحظة أمور عظيمة، لكن الله سلم.

- الثالث؛ تكفي بيعة أهل الحل والعقد الذين يتيسر اجتماعهم:

وبهذا قال النووي: (العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) [انظر الروضة ونهآية المحتاج].

ووجوه الناس عظماؤهم بإمارة أو علم أو غيرهما [حواشي الشرواني: 9/76].

وقال في شرح مسلم - بعد أن ذكر تأخر علي بن أبي طالب عن بيعة أبي بكر رضي الله عنهما -: (ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه، أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر اجتماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس) [12/77].

ونقله الشوكاني عن أبي محمد الجويني - والد إمام الحرمين – [انظر إرشاد الفحول: 161].

ويفهم من كلام الماوردي أنه يقول به حيث، قال: (وإنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً، لسبوق علمهم بموته، ولأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجودون في بلده) [الأحكام السلطانية: 6].

وقال القلقشندي: (وهو الأصح عند أصحابنا الشافعية) [مآثر الإنافة: 1/44].

- الرابع؛ تنعقد بأربعين، قياساً على الجمعة:

وهو لبعض علماء الشافعية.

ومنهم الحليمي في "المنهاج"، قال: (فإن لم يكن لمن جمع شرائط الإمامة عهد من إمام قبله، واحتيج إلى نصب إمام للمسلمين فاجتمع أربعون عدلاً من المسلمين، أحدهم عالم يصلح للقضاء بين الناس، فعقدوا لرجل جمع الشرائط التي تقدم ذكرها، بعد إمعان النظر والمبالغة بالاجتهاد، ثبتت له الإمامة ووجبت طاعته) [نقلاً عن النويري في نهآية الأرب: 6/3، طرق انتهاء ولاية الحكام: 156].

وهذا بناء على ما ذهب إليه الشافعية من اشتراط الأربعين في الجمعة.

وإذا لاح لك ضعف اشتراط عدد معين في الجمعة سوى ما تنعقد به الجماعة، عرفت ضعف هذا القول الذي بني عليه.

قال عبدالحق في أحكامه: (لا يصح في عدد الجمعة شيء).

- الخامس؛ تنعقد بخمسة:

وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة والقاضي عبد الجبار، واستدلوا بأن بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة، وهم؛ عمر وأبو عبيدة وبشير بن سعد وسالم مولى أبي حذيفة وأسيد بن حضير رضي الله عنهم، ولأن عمر جعلها شورى في ستة ليعقدها أحدهم برضا الخمسة.

والجواب: أن بيعة أبي بكر لم تتم بهؤلاء فقط - كما سيأتي - وأما عهد عمر فإنما كان للمختارين - اسم مفعول - لا للعاقدين.

- السادس؛ تنعقد بأربعة قياساً على أعلى الشهادات، وهي الشهادة على الزنا:

ويروى هذا القول عن بعض المعتزلة، ولا يُدرى ما العلة التي بني عليها هذا القياس الغريب!

- السابع؛ تنعقد بثلاثة:

وهذا قول بعض علماء الكوفة ذكره الماوردي، ووجهه أنهم جماعة فلا تجوز مخالفتهم، وليتولاها أحدهم برضا الاثنين فيكونوا حاكماً وشاهدين كعقد النكاح يصح بولي وشاهدين.

- الثامن؛ تنعقد باثنين:

ذكره الجويني ولم ينسبه لأحد ولا ذكر دليله، فإن كان المراد اثنين برضا الثالث، فهو القول السابق.

- التاسع؛ تنعقد بواحد من أهل الحل والعقد مطلقاً:

وهذا قول أبي الحسن الأشعري - كما ذكر البغدادي - وابن حزم [الفصل: 3/85]، وهو قول الإيجي في "المواقف" والقرطبي [الجامع لأحكام القرآن: 1/269]، والباقلاني، واستدلوا ببيعة أبي بكر إذ أن عمر هو الذي بايعه.

وبقول العباس لعلي يوم السقيفة: (امدد يدك أبايعك)، فيقول الناس: (عم رسول الله بايع ابن عمه، فلا يختلف عليك اثنان).

وبأن العقد حكم، وحكم الواحد نافذ.

كما استدل ابن حزم؛ بأن أهل الشورى الذين عهد إليهم عمر تبرؤوا من الاختيار وجعلوه إلى واحد، وهو عبد الرحمن بن عوف، قال: (فقد صح إجماعهم على أن الإمامة تنعقد بواحد) [المرجع السابق].

ويجاب عن استدلالاتهم؛ بأن بيعة أبي بكر لم تتم ببيعة عمر فقط، وإنما بقبول جمهور الصحابة لها.

قال ابن تيمية: (وأما كون عمر بادر إلى بيعته فلا بد في كل بيعة من سابق) [منهاج السنة].

وأما قول العباس؛ فلم يثبت، ولو ثبت فهو قول صحابي خالفه غيره، فلا حجة فيه، ويحتمل أن يكون معناه أن ثبوت الخلافة يكون برضا الناس به لا بمجرد اختيار العباس.

ورَدَّ أبو يعلى هذا القول بحديث: {من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد} [حديث صحيح، رواه أحمد في المسند: 114، 177، والنسائي في السنن الكبرى: 9219 – 9221، وأسانيدهما صحيحة، ورواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، وفيه النضر بن إسماعيل؛ ليس بالقوي، ورواه ابن حبان: 7254، 4576، 5586، 6728، والحاكم: 387 وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى: 13299، والضياء المقدسي في المختارة: 96، 98، 155، 156، وقال: إسناده صحيح، كلهم من حديث عمر رضي الله عنه].

قلت: والحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً، والمرفرع أصح، والله أعلم.

وأما قوله إنه حكم؛ فالجواب: بل هو عقد، ولا بد في العقد من التراضي بين الطرفين.

وأما استدلال ابن حزم بترك أهل الشورى الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف؛ فيقال: إن عبد الرحمن بن عوف لم يستبد بها، وإنما بقي ثلاث ليال لم ينم فيها إلا قليلاً، يدور فيها على الناس ويسألهم ثم قال: (يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلن على نفسك سبيلاً)، فقال: (أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده)، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون [أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس: 6781، وكتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان: 3497].

ولذا قال ابن التين: (وسكوت من حضر من أهل الشورى والمهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد دليل على تصديقهم عبد الرحمن فيما قال وعلى الرضى بعثمان) [الفتح: 13/197].

ثم إن عبد الرحمن إنما استحق تولي أمر الخلافة والاستشارة فيها بموافقة الباقين لا بالاستبداد من تلقاء نفسه، والقائلون بأنها تنعقد بواحد أطلقوا ذلك ولم يفصلوا.

ومما يدل على أنها لا تنعقد بواحد خطبة عمر بمحضر جمهور المسلمين في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم - وستأتي - وهى إجماع صحيح لا شك فيه.

- العاشر؛ تنعقد بواحد، بشرط حصول الشوكة ببيعته:

وهذا قول الجويني والغزالي.

يقول الغزالي: (ولو لم يبايعه غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الإمامة، فإن شرط ابتداء الانعقاد قيام الشوكة وانصراف القلوب إلى المشايعة) [فضائح الباطنية: 176 – 177].

وقال الجويني: (ولكني أشترط أن يكون المبايِع ممن تفيد مبايعته مُنةً واقتهارا) [الغياثي: 72].

مع أن كلاً من الغزالي والجويني يقول بانعقادها بواحد.

قال الغزالي: (والذي نختاره أنه يكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام) [فضائح الباطنية].

وقال الجويني: (وأقرب المذاهب ما ارتضاه القاضي أبو بكر وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد).

لكنه يشترط ما ذكرناه من حصول الشوكة فيقول إضافة إلى ما سبق: (إن بايع رجل واحد مرموق كثير الأتباع والأشياع، مطاع في قومه، وكانت بيعته تفيد ما أشرنا إليه انعقدت الإمامة) [الغياثي: 72].

- الحادي عشر؛ المعتبر هو بيعة جمهور أهل الحل والعقد الذين بهم يتحقق حصول الشوكة والقوة والعصبية:

وهذا قول ابن خلدون [المقدمة] والنووي وابن تيمية وغيرهم رحمهم الله.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (وإنما صار - أي أبو بكر - إماماً بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة. ولم يضر تخلف سعد بن عبادة رضي الله عنه، لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الإمامة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك، فمن قال يصير إماماً بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط، كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين أو العشرة يضر فقد غلط) [منهاج السنة: 1/141].

وسبق كلام الإمام النووي عند الكلام على تعريف أهل الحل والعقد.

وهذا القول هو أرجح الأقوال، إذ تشهد له الأدلة كما سيأتي قريباً، ويمكن اعتبار هذا القول راجعاً إلى القول الثالث، فتأملهما.

والقول العاشر؛ لا يخلو من قوة، إلا أنه يرد عليه أمران: الأول جزئي، والثاني كلي.

أما الأول: فهو ما رواه البخاري [كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا وغيره] من خطبة عمر عندما بلغه أن رجلاً قال: لو قد مات عمر بايعت فلاناُ، وهل كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة؟ فغضب عمر وقال: (ألا هل عسى رجلاً يقول: لو مات عمر بايعت فلاناً وهل كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة؟ نعم، كانت بيعة أبي بكر فلتة، ولكن الله وقى المسلمين شرها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، ألا من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا).

يعني أن من بايع رجلاً دون أن يشاور المسلمين فإنه يغرر بنفسه ويعرضها للقتل، وفي هذا ما يدل على أن عمر يشترط لصحة البيعة أن تكون عن مشورة من ذوي الرأي من المسلمين، وأنها لا تصح بيعة الواحد للواحد، ووافقه المسلمون على ذلك في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان ذلك إجماعاً.

الثاني: أن الغالب في الشوكة أن تكون في جمهور أهل الحل والعقد، ومن النادر أن تكون في واحد، والشريعة تعلق الأحكام بالغالب لا بالنادر، فكان اشتراط جمهور أهل الحل والعقد موافقاً للأصول.

وبذلك يتبين رجحان القول الحادي عشر، والله تعالى أعلم.

وقد وفق الله الإخوة في "حلف المطيبين" وهو يمثل جمهور أهل الحل والعقد في هذا البلد، فقد دخل فيه "مجلس شورى المجاهدين" وهو تشكيل من سبع جماعات جهادية، لها أسماء وأمراء وجنود معروفون، لا كما يقول بعض الناس أنهم لا وجود لهم، ألا فليستحي هؤلاء، فوالله ما كنا لنسكب دمائنا ثم نكذب على الناس.

ولقد تم مشاورة أكثر من ستين في المائة من شيوخ عشائر أهل السنة في أماكن وجود المجاهدين، وقد رأينا إقبالاً واشتبشاراً بهذا الأمر، والحمد لله.

كما أننا سعينا إلى مشاورة بعض كبار الجماعات الجهادية الأخرى وحاولنا لقاء أمرائهم، لكن يعلم الله أنهم لم يمكنونا من ذلك بحجة الظروف الأمنية، فكان لزاماً علينا أن نعقد الاختيار بما تيسر من أهل الحل والعقد ومن استطعنا جمعهم في ظل هذه الظروف الصعبة، فتم بحمد الله العقد بعد استفراغ الوسع في جمع جمهور أهل الحل والعقد، والحمد لله على تمام الأمر. )ا.ه .

وختاماً أقول:

تأمل أخي كيف أن الإخوة في إعلان الدولة في العراق حرصوا على كل هذا مع أنه أمر خاص في مصر واحد فقط، فكيف بإعلان الخلافة للمسلمين جميعاً، فإن هذا أولى وأحرى وأوجب أن يحرص على تطبيق الأمور الشرعية عليه، لأن الأمر فيه يتعلق بالأمة جمعاء، ومراعاة كونه موافقاً للصواب الذي دل عليه الشرع وعدم الخلاف فيه وجمع الكلمة أولى وأحرى، فبهذا يتبن لك خطأ الإخوة في إعلانهم هذا، وعدم ثبوته واقعاً غفر الله لنا ولهم، وكل يخطئ ويصيب وسواء عذرنا المخطئ بخطئه أم لا، إلا أنه يجب عدم متابعته على خطأه ذاك، ويزداد الأمر وجوبا إذا كان الأمر سيتعلق بتفرق كلمة المجاهدين في ساحات الجهاد عموما وإثارة فتن بينهم.

وإني والله ماكتبت هذا إلا نصحاً للمسلمين عموما والمجاهدين خصوصاً الذين ضحوا بأنفسهم وما يملكون في سبيل الله، فهم أولى الناس بالتجرد للحق وعدم محابات أي أحد كان فالدليل هو العمدة وعن إتباعه سنسأل يوم القيامة فالله الله أخي أن تكون العاطفة أو الحماسة هي المؤثرة وحدها على قرارك وليكن الدليل هو الذي تعول عليه أولاً وآخرا.

"اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِى لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِى مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ"

نسأل الله أن يهدينا والمجاهدين والمسلمين جميعاُ لما يحب ويرضى وأن يوفقنا للعمل على إيجاد خلافة راشدة على منهاج النبوة على الوجه الله يرضيه سبحانه وتعالى عنا.

كتبه أخوكم

محمد بن صالح المهاجر

أسأل الله أن يختم لي بالشهادة..آمين